



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا  
ISSN (Print):- 1110-1237  
ISSN (Online):- 2735-3761  
<https://mkmgmt.journals.ekb.eg>  
المجلد (٩٠) يناير ٢٠٢٤م



جهود الإصلاح التربوي في ضوء الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014م-  
2030م (معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل) من منظور نقدي.

إعداد

أ/رقية وجية أحمد قوش  
باحثة ماجستير في التربية تخصص (أصول تربية)  
كلية التربية – جامعة طنطا

المجلد (٩٠) يناير ٢٠٢٤م

## المقدمة:

لما كانت قضية الإصلاح هي قضية الساعة في الفكر العربي بمختلف منازعة وتياراته، بما في ذلك "الفكر الرسمي" الذي يمثل وجه نظر الحاكمة في العالم العربي، فقد ارتأت الباحثة أن نجدد النظر فيها على ضوء الظروف والآليات التي تطرح بها اليوم في بداية القرا الحادي والعشرين. وقد لا تحتاج إلى التذكير بأن قضية الإصلاح كما يتم تداولها اليوم في الساحة العربية قد طرحها على العرب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وإدارته.

لذا يعد مشروع الشرق الأوسط الكبير شاهداً على الإملاءات الأمريكية المتمثلة في تبني الإصلاح لأوضاع البلاد الشرق أوسطية وهي تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

والمستقرى لتاريخ التربية في العالم يرى نماذج مختلفة من جهود الإصلاح التربوي والتي تتمتع بمحاولات تغيير السياسات التعليمية تبعاً للاتجاهات العالمية الجديدة ونظرة الدول إلى أهمية هذا الإصلاح، حيث أصبحت المؤسسات التعليمية الأكثر عرضة للدراسات النقدية.

## إشكالية الدراسة:

لقد ارتفعت وتيرة خطاب الإصلاح في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي

في أغلب المجتمعات العالم، وارتبط ذلك بالتعثر الذي أبدته الكثير من المجتمعات - خاصة العربية- في تحديث مجتمعاتها، وتحقيق مستويات طيبة من التنمية البشرية ورفع مستوى معيشة سكانها، وتتنوع مجالات الإصلاح ما بين الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الثقافي، والإصلاح التربوي والتعليمي.

ولقد تميزت جهود إصلاح التعليم في مصر بسمه تراكمية وخلافية، وتتداخلت فيها محاولات الإخفاق والنجاح، وتجاذبتها ضغوط القوي المجتمعية والتربوية المختلفة، مما يصعب من محاولة تقويم تلك الجهود لعدم استمراريتها وما أدت إليه التغيرات الوزارية التي لم يتابع الخلف ما بدا به السلف من الوزراء والوزارات.

أجريت عدة محاولات لتطوير التعليم ما قبل الجامعي في أوائل القرن الحادي والعشرين منها:

- قامت وزارة التربية والتعليم كأول خطوات الخطة الحكومية أو القومية بوضع رؤية طويلة الأمد لتطوير التعليم الثانوي تمتد إلى عشرين عامًا من عام 2000م إلى 2020م.
- ثم حددت الدولة في العقد الأول من هذا القرن رؤيتها لتطوير التعليم استجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة التي تعمل على تحقيق هدفه القومي "التعليم للتميز والتميز للجميع".
- إلى أن وصلت جهود الإصلاح إلى الخطة الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي -الخطة الخمسية- والتي صدرت عام (2007م/2008م-2011م/2012م).
- وأخيرًا الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي 2014م - 2030م "معًا نستطيع تقديم تعليم جديد لكل طفل".

وفي ضوء ما سبق تقترح الباحثة أن يكون التوجه الرئيس للدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما الجهود التي بُذلت للإصلاح التربوي بمصر في الألفية الثالثة؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي السابق أسئلة فرعية كالآتي:

١. ما الإطار النظري والمفاهيمي للإصلاح التربوي؟
٢. ما معني الإصلاح التربوي وعلاقة بالتغير الاجتماعي الشامل؟
٣. ما واقع ما تم من إصلاحات للتعليم ما قبل الجامعي (الثانوي العام)؟
٤. ما إيجابيات وسلبيات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي في مصر؟

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الوقوف على جهود الإصلاح التربوي الخاصة بالتعليم الثانوي العام والكشف عن ملامح الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030) وتحليلها من حيث الإيجابيات والسلبيات.

### أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة:

- قضية الإصلاح التربوي تعد من القضايا الهامة والجديرة بالبحث.
- أهمية مرحلة التعليم الثانوي العام لأنه يعد مصدرًا من مصادر الاستياء والشكوى الاجتماعية في الأسر المصرية.
- تقويم جهود الإصلاح التربوي في مرحلة التعليم الثانوي العام والكشف عن أوجه القوة أو الضعف فيها.
- يعتمد تطوير التعليم الثانوي على الرؤى المستقبلية ويلتزم بأهداف استراتيجية طويلة المدى.

### منهج الدراسة:

كيفية السير في الدراسة:

#### ١. المنهج النقدي:

تقوم الدراسة الحالية في محاولتها للإجابة عن الأسئلة السابقة على المنهج النقدي.

#### ٢. المنهج التحليلي:

ويتمثل ذلك في عرض وتحليل الخطة الاستراتيجية وأثرها في التعليم الثانوي العام، للوقوف على أبعاد الوقع التعليمي للتعليم الثانوي العام في مصر ونصيب الإصلاح التربوي منه.

### حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على تحليل الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم ما قبل الجامعي وتحديدًا التعليم الثانوي العام الرسمي في جمهوريه مصر العربية.

### مصطلحات الدراسة:

الإصلاح التربوي Educational Reform :

الإصلاح: هو حركة تغيير قسدية يراد بها المراجعة والمساءلة والتحسين، لنقل المجتمع من إلى وضع يتسم بالجمود إلى آخر يتسم بالنشاط واجتهاد<sup>(٢)</sup>.

وفي الإنجليزية (Reform) تعنى أن تجعل الشيء أو الشخص أفضل بتصحيح الأخطاء أو بعمل إصلاحات وتحسينات<sup>(٣)</sup>.

الإصلاح التربوي: النَّظَر في النَّظَام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه، وذلك من خلال إجراء الدراسات التقييمية ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الرَّاهنة والرَّؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار<sup>(٤)</sup>.  
الإصلاح التعليمي School Reform:

يعرف بأنه: "مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتم في ميدان التعليم باستخدام إمكانات بعضها مادياً والأخرى معنوية مثل التشريع والقواعد والقوانين المنظمة للعمل وذلك لمعالجة مدخلات محدد كمًّا وكيفًا، بهدف إنتاج مخرجات جديدة في ميدان العمل"<sup>(٥)</sup>.  
التعليم الثانوي General secondary education:

في اللغة: تعنى كلمة ثانوي - إنها اسم منسوب إلى ثان، واصلها "ثني" أي ما يلي الأول في الدرجة والمرتبة، وهي مرحلة تعليمية بعد الإعدادية والمتوسطة في بعض البلاد العربية، وتعد للتعليم الجامعي<sup>(٦)</sup>.

وفي الاصطلاح: تعنى المدرسة الثانوية بأنها "مرحلة التعليم الواقعة بين التعليم الأساسي والتعليم العالي" كما بعض الاستثناءات على المؤسسات التي تمنح هذا النوع من التعليم، والتي يكون متوسط سن التلاميذ العنصر الواحد المشترك فيما بينهما"<sup>(٧)</sup>.  
الفساد Corruption:

هو أحد الإعراض التي ترمز إلى وقوع خطأ في إدارة الدولة. ويعرفه عبد الفضيل مسند فيه إلى تعريف البنك الدولي للظاهرة على أنه استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي وقسم الفساد إلي:

– فساد صغير: ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة وآلية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع إلى الأقارب.

– وفساد كبير: ويشمل صفقات السلاح والوكالات التجارية والشركات العبارة للقومية من هنا فقد ترجع إلى أسباب اقتصادية أو أسباب سياسية أو أسباب سوسيوثقافية<sup>(٨)</sup>.

## السياسات التعليمية Educational Policy:

هي مجموعة من المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيم ومن استشراف النتائج والآثار المحتملة للقرارات، وبناء على ذلك يتم تحديد الإجراءات التي تلتزم الحكومة الأخذ بها من أجل التأثير في الواقع وتوجيهاته نحو الأهداف المخططة، ويتم تنفيذ هذه المبادئ والإجراءات وما يتبعها عادة داخل نظام التعليم كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف التعليمية المرغوب تحقيقها<sup>(٩)</sup>.

### واقع الإصلاح التربوي للتعليم قبل الجامعي في مصر:

- جاءت الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي (2007-2012) وفق منهجية علمية ارتكزت على التعاون بين وزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس والجامعات والمجتمع المدني والوزارات ذات الصلة والهيئات الدولية، كما تم دراسة الواقع الفعلي للمؤسسات التعليمية في جميع القطاعات المختلفة واستنتاج القضايا والتحديات ومن ثم الأهداف والاستراتيجيات، والاستفادة من خبرات تطوير التعليم، والاستفادة من الخبرات الأجنبية، وتنمية المهارات ودعم القدرات المؤسسية. وتم إعداد الخطة وفق مراحل بدأت ببناء الإطار العام لسياسات التعليم المستقبلية، مروراً بإنشاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم، وتحليل الوضع الراهن للتعليم، وبناء نموذج المصري لتحليل الواقع، وانتهاءً بتصميم البرامج ذات الأولوية، وتضمنت اثني عشر برنامج من بينهم برنامج تحديث التعليم الثانوي. اعتمدت الخطة على أربعة ملامح أساسية أولها: اللامركزية وذلك من خلال انتقال وظائف والمهام من المستوى المركزي إلى مستويات إدارية أخرى. وثاني الملامح: الجودة في كافة البرامج التي تضمنها الخطة والثالث: الالتزام بالمواثيق والمبادرات العالمية، ورابع الملامح: تخصيص الموارد المالية بالمواثيق والمبادرات العالمية، وتخصيص الموارد المالية على أساس البرامج.

- في سبتمبر عام 2014 تم إصدار وثيقة الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي (2014-2030) والتي جاءت لتنفيذ رؤية التنمية المستدامة 2030 وشعار هذه الخطة: "التعليم المشروع القومي لمصر معاً نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، والتي تعرض

الرؤية الاستراتيجية لمستقبل التعليم قبل الجامعي في مصر من خلال مخطط عام لمنظومة التعليم قبل الجامعي في الفترة من عام 2014 حتى عام 2030 لتكون أساساً في رسم السياسات ووضع البرامج وآليات التنفيذ وتوزيع المسؤوليات في ضوء أهداف الخطة وبرامجها. وفي ثنايا تلك الخطة خطة مرحلية مدتها ثلاث سنوات (-2017 2014). وقد صممت الخطة المرحلية بناء على تحليل وآراء المتخصصين من داخل وخارج قطاع التعليم كم تم الاسترشاد بخطة بعض الدول المتفوقة علمياً، وتبنت الخطة الاستراتيجية ثلاثة محاور أساسية للإصلاح وهي: الإتاحة والجودة وكفاءة النظم إدارة قطاع التعليم.

#### مقاصد الإصلاح:

يقول سعيد إسماعيل علي قد لا يتوقف أمر الإصلاح عند مقاصده، فهو بالضرورة يستهدف تغييراً يمكن من خلاله تفعيل نظم التعليم بما يحقق ما ننشده من تنشئة وتكوين الأجيال الجديدة، بحيث تصبح طاقة مضافة إلى قوة الأمة تعينها على التسريع بخطى التقدم. ولكن هذا يحتاج منا التوقف عند ثلاثة مقاصد كبرى وهي<sup>(١٠)</sup>:

#### ١. تعزيز الهوية الثقافية وتطويرها:

إن ثقافة الأمم وحضارتها تتخذ أشكالاً متعددة، فبالرغم من إنشاء اليونسكو مركز تراث للعالم، ومكتب التعليم الدولي إلا أن التباين الثقافي والصراع لم يتوقف بل تزداد حدته مع الزمن. ويمكن القول بأن الهوية الثقافية العربية هوية متفردة، شكلتها ثوابت جغرافية، ومتغيرات ثقافية، وتراث ثقافي تراكم عبر السنين، ووسطية في السلوك والاعتقاد ووجود زمني يتصف بالحيوية والقدرة على التجديد ومواجهة تحديات عصر العلم والتكنولوجيا. وتكون أسس تعزيز الهوية الثقافية: تعزيز البناء القيمي والأخلاقي للطلاب، وتدعيم الشعور بالانتماء الوطني والولاء الأمة العربية، وترسيخ اللغة العربية تعليمياً وتعلمياً والتأكيد على دراسة التاريخ الوطني، الاهتمام بالتراث العربي والإسلامي، والاهتمام بالتقاليد العربية الأصيلة والحفاظ على خصوصيات الآخرين<sup>(١١)</sup>.

## ٢. العدل التربوي:

٣. هو أن يحصل كل مواطن على حقه في التعليم، لا بمجرد التجاوز عن الفروق التي قد تنشأ نتيجة للبيئة أو المذهب أو الدين أو الحالة المالية أو الوضع الاجتماعي، أو غير هذا مما لا يد للمتعم فيه، وإنما بأن يكون هناك تكاتف اجتماعي يسعي إلى بذل الجهد في الغالب على بعض هذه الظروف. إن "العدل التربوي" يعتمد اعتمادًا رئيسيًا على ما يكون من "عدل اجتماعي"، فبدون هذا الثاني يستحيل تحقق الأول. وإن ما يحدث على الساحة التعليمية المصرية يسير في اتجاه عكس هذا، فإذا كانت الخدمة التعليمية أخذت في التناقص التدريجي، فإن أبناء الأغنياء يجدون بديلا عن ذلك بتلقي الدروس الخصوصية.

## ٤. الارتفاع بالكفاءة:

وعني بها بالكفاءة الداخلية وبالكفاءة الخارجية، وهو التوصيف الذي تم التخلي عنه في الفترة الأخيرة، بالقول بجودة التعليم، إن تحقيق مقصد الكفاءة والكفاية هو تلبية حاجة إنسانية، وأيضًا تلبية حاجة اقتصادية. أما أنه تلبية ضرورية لحاجة إنسانية، فلأن البناء الإنساني هو أكثر أهمية وأشد خطورة من أي بناء مادي، وأما تلبية حاجة اقتصادية، وخاصة بالنسبة لبلد موارده الاقتصادية محدودة.

## خصائص الإصلاح:

- تعد ممارسات الإصلاح التربوي محورًا جوهريًا للنموذج الإنمائي الذي يتجه إليه المجتمع نحو التنمية الشاملة.
- ينطوي الإصلاح التربوي على تغيرات هيكلية رئيسة تتصل بأيدولوجيات وأهداف، واستراتيجيات وأولويات كبرى اجتماعية.
- يعد البعد الزمني أحد الإصلاح التربوي حيث يحتاج إلى مدي مناسب لتحقيقه كما يتضمن محاولات توفيقية ما بين المطالب الاجتماعية والإمكانات المتاحة.
- يتضمن مفهوم الإصلاح التربوي بعض التوجهات التربوية المعاصرة التي توجه نحو هدف تربوي محدد ومقصود في المجتمع.



- يبدأ الإصلاح التربوي بالتخطيط العلمي الدقيق وينتهي بوضع الاستراتيجيات التي تحدد الإطار العام له وآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.
- الإصلاح التربوي عملية مستمرة ذات أوصل اجتماعية دائمة، لكونه مفتوحًا على آفاق وعوامل التجديد والتغير، والتبادل الإيجابي والاستفادة المتواترة من المراجعة النقدية للأسس والمنطلقات والأخطاء.

الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014م- 2030م

المقدمة:

كلمة للأستاذ الدكتور/ محمود أبو النصر وزير التربية والتعليم والتعليم الفني.

الرؤية:

تلخصت رؤية وزارة التربية والتعليم في توفير موارد بشرية متمامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة.

الرسالة:

تمثلت الرسالة في تحقيق الرؤية السابقة، لأن وزارة التربية والتعليم تضطلع برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري بهوية وطنية لا تفصل عن الاتجاهات العالمية.

الأهداف الاستراتيجية:

تضمنت الخطة الإستراتيجية هدفين إستراتيجيين:

- هدف قريب:

- تمثل في التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقي خدمة تعليمية بمستوي من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده، بالمنافسة إقليميًا وعالميًا.

— هدف بعيد:

تمثل في التنمية الشاملة للنشء مع غرس المواطنة والتسامح ونبذ العنف، وتفهيم أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات، وشعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين. تمويل الخطة:

يعتمد تمويل الخطة على ثلاثة مصادر: الدولة كمول رئيس، والمساهمات المجتمعية والقطاع الخاص والجهات المانحة، والموارد الذاتية لوزارة التربية والتعليم. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج الإجمالي المحلي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

أسلوب إعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي:

يعرف أسلوب التخطيط: بأنه الطريقة العلمية التي يمكن اتباعها عند وضع الخطة التربوية من أجل تحقيق أهداف تربوية معينة<sup>(١٢)</sup>. وقد استخدمت الخطة ثلاثة أساليب هي:

(١) أسلوب تحليل الفجوات الذي يهدف إلى تقليص الفجوة بين الوضع الحالي للمؤسسة، وبين الأهداف المرجوة، من خلال تحديد ما يلزم اتخاذه من إجراءات من أجل تقليص هذه الفجوة؛ بما يسهم في الانتقال من الوضع الحالي إلى تحقيق الأهداف المرجوة<sup>(١٣)</sup>.

(٢) أسلوب التحليل والتوقع (ANPEO) Analysis and Projection Model، الذي يمكن من خلاله توقع التطورات المستقبلية المحتملة للنظام التعليمي، وتوقع المواد اللازمة لتحقيق الأهداف، وتقييم جدوى هذه الأهداف.

(٣) أسلوب SWOT في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالنظام التعليمي، وتحدد أدوات هذا الأسلوب في المستندات والوثائق والأبحاث المكتبية والدراسات الميدانية والملاحظات وإجراء استقصاءات عن البيئة الداخلية والخارجية؛ لكي يتم تقديم قائمة بنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وبعد ذلك يقوم الباحثون القائمون على تطبيق أسلوب تحليل SWOT وفقاً لدرجة أهمية كل عام، واستخدام القائمة النهائية لـ SWOT غي استخلاص مصفوفة SWOT للبدائل الاستراتيجية<sup>(١٤)</sup>.

الحركة المعيارية للإصلاح [الإتاحة - الجودة - كفاءة نظم الإدارة]  
تبنت الخطة ثلاث سياسات لإصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي، وهي: إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم على مستوى مع استهداف الأماكن الفقيرة كأولوية أولى، وتحسين جودة الحوكمة الرشيدة.  
تحليل الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014م - 2030م  
تعتمد الباحثة في التحليل والنقد الخطة الاستراتيجية على التصورات النظرية للدراسة ويتوقف تحليل ونقد تلك الإستراتيجية على ثلاث طرق لقراءة الباحثة لها وبالتالي تؤثر على حركة التحليل والنقد، ومنها<sup>(١٥)</sup>:

1- طريقة المحافظة على الوضع القائم:

هذه الطريقة يقف التحليل فيها عند التلقي المباشر، ويكون التلقي بأكبر قدر ممكن من الأمانة وبأقل تدخل ممكن، وقراءة الإستراتيجية هنا تخضع نفسها للنص وتقدم صورة طبق الأصل لما ورد في بعض نصوص الإستراتيجية وهي تعتبر قراءة ذات البعد الواحد لكونها تتبني ما أنتجته وزارة التربية والتعليم في الإستراتيجية المفروضة ورؤى حول حركة الإصلاح.

2- طريقة الرؤية التأويلية (الهرمينوطيقا)\*: Hermeneutics

هذه الطريقة لا تتوقف عند حدود التلقي المباشر بل تريد في بعض الأحيان أن تسهم بوعي من خلال نتائج الدراسة الراهنة في استخلاص وجهه النظر التي يحملها الخطاب بمعنى عدم الوقوف عند حدود العرض والتلخيص والتحليل، بل إعادة بناء ذلك الخطاب بشكل يجعله أكثر تماسكاً أو أقوى تفسيراً من خلال وجهات النظر التي يحملها صراحةً أو ضمناً.

3- طريقة كشف التناقضات:

هذه الطريقة هي التي ترمي إلى تشخيص عيوب الخطاب وليس إعادة بناء مضمونه وهي كشف وتشخيص للتناقضات التي يحملها الخطاب.

\* أول من تناول اللفظ الإفرنجي هودانهور في منتصف القرن السابع عشر إذ صنف النصوص المطلوب تأويلها إلى ثلاث فئات: مقدسة وتشريعية وأدبية؛ انظر القاموس الفلسفي: مراد وهبة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.

هذه الطرق الثلاث التي أوضحتها (محمد عابد الجابري) عند تحليله للخطاب العربي، وستعتمد عليها الباحثة في تحليلها للخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر من منظور نقدي وسوف لا تتوقف الباحثة باستخدام طريقة بعينها وإنما ستحاول الاستفادة من الطرق السابقة وفق للمعالجات وذلك في ضوء المحاور الآتية:

- منطلقات ومبادئ الخطة الإستراتيجية.
- أساليب إعداد الخطة الاستراتيجية
- التحليلات المعيارية لحركة الإصلاح [الإتاحة - الجودة - كفاءة نظم الإدارة]
- الالتزام بالمواثيق الدولية
- تشخيص أوضاع التعليم قبل الجامعي
- أولاً: منطلقات ومبادئ الخطة الإستراتيجية:

#### المقدمة:

ليس مطلوب في تقديم الخطة الاستراتيجية كلمة للسيد الوزير، لأن أدبيات التخطيط التربوي تؤكد على أن الخطة الاستراتيجية هي خطو الوزارة وليست خطة الوزير، من منطلق انه يمكن أن يغادر الوزرة في وقت، وترى سعاد محمد أن معظم خطط التطوير التي يتم إعدادها وتبنيها دائماً ما ترتبط بشخص الوزير لا باحتياجات الوزارة والفارق بينهما كبير، لذا سرعان ما تذهب مع صاحبها<sup>(١٦)</sup>.

الرؤية:

اقتصرت الرؤية على جانب واحد من العملية التعليمية وهو الموارد البشرية، ولم تصف الرؤية أي جوانب أخرى تهدف إلى الوصول إليها مثل إصلاح المناهج، وتطوير المباني وغيرها، ثم كان من الواجب استخدام مفردات أوسع مما تم استخدامه ليشمل جميع الجوانب بهدف تعليم أفضل يحقق الميزة التنافسية بين دول العالم.

#### الرسالة:

- تمثلت رسالة الخطة الاستراتيجية رسالة وزارة التربية والتعليم وليس رسالة التعليم قبل الجامعي، وهو ما يتعارض مع الشروط العلمية التي يتعين إتباعها في صياغة الرسالة التي يجب أن تتضمنها وثيقة الخطة الاستراتيجية.

- تمثلت الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري والتي تضمنتها رسالة الخطة، هدفًا عامًا لنظام التعليم ككل، وليست هدفًا خاصًا بمرحلة التعليم قبل الجامعي. الأهداف الاستراتيجية:
- إن الهدف القريب للخطة (التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لنقلي خدمة تعليمية بمستوي الجودة يتناسب مع المعايير العالمية) لا يمكن اعتباره هدفًا استراتيجيًا، ولكنه مبدأ دستوري يتماشى مع ما نصت عليه المادة (19) من دستور 2014 بأن: التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأسيس المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ لقيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية<sup>(١٧)</sup>.
- إن الهدف القريب للخطة يتفق مع الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بقطاع التعليم التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2015/2014؛ والتي تمثلت في إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم الثانوي، مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى، وتحسين جودة الخدمة التعليمية من خلال توفير مناهج معاصرة، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة وأنشطة ومعلم فعال لكل طفل، وقيادة فعالة في كل مدرسة وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري وتدعيم البنية المؤسسية، وبناء قدرة المعلمين بالتعليم على تطبيق اللامركزية بما يضمن الحوكمة الرشيدة<sup>(١٨)</sup>.
- إن الهدف البعيد للخطة الاستراتيجية (التنمية الشاملة للنشء) لا يمكن اعتباره هدف استراتيجيًا، ولكنه هدف عام للتعليم لا يمكن أن تحققه مراحل التعليم قبل الجامعة وحدها، ومن ثم فهو هدف رئيس للسياسة التعليمية في المجتمع، هو الأمر الذي يتسق مع ما أكدت عليه دراسة السيد جمعة التي وصفت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي بأنها خطة غير واقعية، لأنها تضمنت بديلاً استراتيجيًا واحدًا هو التوسع الكمي في التعليم قبل الجامعي دون التوجه إلى تحقيق الجودة على مستوى الكيفي أو تلبية احتياجات سوق العمل<sup>(١٩)</sup>.

### تمويل الخطة:

مما لا شك فيه أن نقص هذه الموارد أو تأخيرها يمكن أن يؤدي إلى فشل الخطة وضعف قدرتها على تحقيق أهدافها. وذلك يؤدي إلى اللجوء لطلب المساعدات الدولية والمنح وقد يؤدي إلى صياغة الخطة في ضوء متطلبات الدول المانحة التي تعد بالمساعدة ومن هنا يحدث تطويع للخطة لجذب بعض هذه المساعدات فقد تصاغ الخطط المختلفة بطريقة جيدة ولكن علاقتها بالواقع الذي تمر به البلاد وثقافتها وبتقاليد ضعيفة، ومن ثم تبدو الخطط غريبة عن واقعها وتبدو خارج السياق الثقافي الاجتماعي، وهذا ما ذهبت إليه دراسة عماد صموئيل (2011) من مبالغة الخطط التعليمية السابقة في أهدافها، واصطدامها بضعف الموارد وقصور الإمكانيات، كما أنها لا تراعي وضع البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وما يوجد بها من جوانب قوة وضعف وتحديات وفرص، وأن وحدات السياسات والتخطيط المنتشرة في المديريات والإدارات التعليمية ماهي إلا وحدات إدارية تقوم بإعداد خطط نظرية وصورية للتعليم دون تطبيقها في البيئة المدرسية (٢٠).

ارتكزت الخطة الاستراتيجية على عدة مبادئ منها:

- مبدأ التكاملية مع الخطة التنموية للدولة: وهو ما يقضي تحقيق هذا التكامل أن تعمل الخطة على المساعدة في حل المشكلات ذات العلاقة بنظام التعليم قبل الجامعي، والمعوقة لمسار التنمية في المجتمع، مثل مشكلات البطالة والامية والفقر وغيرها. ولم تبين الخطة أي اهتمام بتقديم بدائل استراتيجية أو برامج ومشروعات تخطيطية أو خطط تنفيذية لهذه المشكلات. فمشكلة البطالة مثلاً تمثل واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه صانعو السياسات، لأنها تشكل مصدرًا لآثار اجتماعية وسياسية شديدة السلبية على المواطنين فضلاً عن انها تمثل هدراً لأهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهو وقوة العمل إضافة إلى أن الغالبية الساحقة من العاطلين في مصر أو نحو 95% منهم من خريجي النظام التعليمي الثانوي والعالي (٢١). وعلى الرغم من ذلك فلم تهتم الخطة الاستراتيجية بتقديم بدائل يمكن من خلالها تحقيق الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات

سوق العمل. على الرغم من تأكيد شواهد الواقع على عدم ملاءمة المخرجات التعليمية لاحتياجات سوق العمل.

- مبدأ التشاركية من أجل ترسيخ ملكية الاستراتيجية: يعد هذا المبدأ أحد الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الحالية، ولا شك أن قصور كثير من السياسات وخطط التعليم قبل الجامعي عن الإصلاح والتطوير المنشودين قد يكون راجعاً إلى حد كبير إلى ما تتصف به المبادئ التي تستند إليها هذه الخطط والسياسات من نواحي قصور وأوجه نقص<sup>(٢٢)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك أن المشاركة التي تمت في صياغة الخطة الاستراتيجية كانت مشاركة شكلية لم يكن الهدف منها سوى إضفاء الشرعية على الخطة، بعد أن يكون كل شيء قد تم، بدءاً من تحديد الأهداف الوسائل إلى مواجهات التنفيذ.

- مبدأ الواقعية والطموح المتزن: أشارت وثيقة الخطة بأنها اعتمدت في اعدادها على إنجازات الماضي وكذلك إخفاقاته، وتحليل أسباب الإخفاق، وإيجاد الاستراتيجيات والخيارات الاستراتيجية التي تعمل على تخطي مشكلات الحاضر. ومن هنا يتعين طرح السؤال التالي: هل حققت الخطة الاستراتيجية السابقة أية إنجازات على أرض الواقع حتى يمكن الاعتماد على نتائجها؟ الإجابة في الغالب ستكون لا؛ لأن هذه الإنجازات التي تتحدث عنها الخطة ليس لها مؤشرات كافية على أرض الواقع. فلو أن هناك إنجازات مؤثرة في مسيرة تطوير التعليم في مصر، لما كان نظام التعليم قبل الجامعي قد آل ما وصل إليه في الوقت من تردد واعوجاج.

- مبدأ التكاملية والتوازن: استندت الخطة على هذا المبدأ ايماناً منها بأن تحسين أداء النظام التعليمي يعتمد على تحسين كل أجزائه المختلفة. وبمراجعة البرامج التنفيذية للخطة تبين أنها تضمنت مجموعة من البرامج الأساسية لكافة مراحل التعليم قبل الجامعي، كما تضمنت مجموعة أخرى من البرامج الفرعية والبرامج المتقاطعة معها.

- مبدأ تأكيد الدعم الكامل لجميع الجهات الشريكة: استندت الخطة على هذا المبدأ من أجل تقديم الدعم الفني المطلوب لبناء الخطط الاستراتيجية والخطط التنفيذية على مستوى المديرية ومن خلال تقديم الدعم الفني الكامل من المركز وصولاً إلى آخر طرفيه في



خط المسؤولية (المدرسة). ويعد هذا المبدأ آلية من الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لجلب مزيد من التمويل. ومن ثم فلا يمكن اعتباره مبدأ تخطيطياً من التي يجب أن تبني عليها الخطة الاستراتيجية.

ثانياً: أساليب الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي:

- لقد بينت وثيقة الخطة الخطوات التي اتبعت أسلوب تحليل الفجوة: وصف الحالة الراهنة للتعليم قبل الجامعي، ووصف الحالة المرغوبة والمأمول تحقيقها بحلول عام 2030، ووصف وتحديد الفجوة بين الوضع الراهن والمرغوب في المستقبل، وتحديد أولويات سد الفجوة للوصول المستقبلي المأمول للتعليم قبل الجامعي بحلول عام 2030، ووضع البدائل الممكنة لتقليص الفجوة، والقيام بمسح استكشافي تحليلي للشركاء في التعليم لتحديد الشركاء الرئيسيين في العملية التربوية كمدخل لصياغة رؤية استراتيجية مشتركة لمستقبل التعليم قبل الجامعي، صياغة الرؤية الاستراتيجية<sup>(٢٣)</sup>، ومراجعة وثيقة الخطة لم يتبين وجود بعض الإجراءات استخدام هذا الأسلوب ومنها وضع البدائل الممكنة لتقليص الفجوة.

- قد استخدم القائمين بإعداد الخطة أسلوب التحليل والتوقيع (ANPEO)، من أجل إجراء الإسقاطات المستقبلية للمدخلات، وحساب المخرجات بنهاية الخطة، واستعانت الوزارة بخبراء من اليونسكو المتمرسين في هذا المجال لبناء ذلك النموذج، ولم تبين الخطة أهم الإجراءات التي استخدمتها في ضوء هذا النموذج

- الخطة اكتفت بخطوة واحدة فقط من خطوات أسلوب SWOT وهي المسح البيئي الاقتصادي، والمجتمعي، والثقافي، والسياسي، والعالمى، ولم تتطرق الخطة للخطوات الأخرى التي يقتضها استخدام هذا الأسلوب، رغم أهميتها وهي: عقد اجتماعات فريق عمل SWOT إعداد جدول نتائج SWOT إعداد مصفوفة SWOT للبدائل الاستراتيجية.

ثالثاً: التحليلات المعيارية لحركة الإصلاح [الإتاحة - الجودة - كفاءة نظم الإدارة]

- هذه السياسات يصعب تحقيقها في الواقع لأنها تحددت في ضوء الضغوط الخارجية؛ إذ تم تبنيها والعمل على إقرارها حرفياً دون تعديل أو إضافة، وفقاً لمبدأ الشرق أوسطية والتي ركزت فيما يتعلق بمحور التعليم على التوسع في الالتحاق بالتعليم لكل الأفراد، وتحسين



جودة التعليم متضمناً تدريب هيئات التدريس ومحتوى المناهج، وتكمين المجتمعات المحلية من المشاركة، والجاهزية الرقمية، وتعزيز عمليات تنمية المهارات القابلة للتوظيف. - أن الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها الخطة هي أهداف غير واقعية من ناحية بعدها عن السياق الثقافي والاجتماعي، كما أن الموارد المالية اللازمة لتطبيقها غير موجودة بسبب الظروف الاقتصادية التي يعني منها المجتمع. كما أنه كان من الضروري أن تتمثل أهداف هذه الخطة في تحسين الأداء بما يؤدي إلى تحقيق الغرض الأساسي (الرسالة) الذي توجد مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي من أجله والذي تسعى إلى تحقيقه، واستغلال الفرص الحالية والمحتملة المتاحة لهذه المؤسسات وتجنب التحديات الحالية والمحتملة التي تفرض عليها.

- أن المخرجات والنتائج المتوقعة من تنفيذ المرحلة التأسيسية قصيرة المدى للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي هي مخرجات ونتائج من الصعب تحقيقها في الواقع، بسبب تراجع معدلات الاستثمار بالديوان العامة للوزارة، حيث جاء في الخطة أن أهم المخرجات والنتائج المتوقعة من تنفيذ المرحلة التأسيسية قصيرة المدى للخطة الاستراتيجية فيما تعلق بحور الاتاحة تتمثل في: مدارس مجتمع في جميع القرى مدارس دمج وتربية خاصة بجميع الإدارات، تغذية لجميع التلاميذ طوال العام. وفيما يتعلق بمحور الجودة تمثلت مخرجات المتوقعة في تدريب لجميع المعلمين والإداريين والموجهين، عناصر تكنولوجيا تعليم بكل مدرسة مناهج للعلوم والرياضيات لكل المراحل نشر برامج القرائية أنشطة مدرسية بجميع المدارس القضاء على الكثافة التي تزيد عن 50 تلميذاً، التدريب من أجل التشغيل. هذه المخرجات لا يمكن تحقيقها باعتراف الخطة ذاتها، حيث أكدت على تراجع معدلات تنفيذ الاستثمارات بالديوان العام للوزارة على مدى سنوات الخطة وخاصة في العامين الأخيرين حيث لم تتجاوز معدلات التنفيذ 40% لعام 2012/2011 ونحو 13% للعام الأخير 2013/2012. وتعكس معدلات تنفيذ الاستثمارات بالهيئة العامة للأبنية التعليمية محدودية معدلات التنفيذ والتي تراجعت إلى 60% في العام المالي 2013/2012 مقابل نحو 67% في العام السابق، ف حين لم تتجاوز في العام الأخير 46%.

رابعًا: الالتزام بالمواثيق الدولية:

- إن الخطة في الغالب لم تراعي الأهداف الإنمائية التي استرشدت بها، والتي حددتها منظمة الأمم المتحدة في ضرورة تحقيق التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وأزاله التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي في موعد لا يتجاوز 2015 حيث يؤكد مؤشرات الواقع على عدم تحقق هذه الأهداف في عام 2015 وهو الامر الذي أكدته تقرير التنمية البشرية لعام 2014 والذي أشار إلى عدم المساواة في التعليم في مصر أعلى من جميع الدول التي تسبقها في دليل التنمية البشرية كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربي، وبالنسبة للدول المحورية في المنطقة. مما يدل على تدني المساواة في التعليم المصري بشكل كبير.

خامسًا: تشخيص أوضاع التعليم قبل الجامعي:

- ركزت الخطة في تشخيصها لنظام التعليم قبل الجامعي، على المؤشرات الكمية فقط، وأهملت المؤشرات النوعية. وهذا الامر الذي يمكن رصد من خلال قيام الخطة بمسح الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي في مجالات الإتاحة والجودة وكفاءة النظم، وتركيزها على الإشادة بجهود الحكومات المصرية في مجال الإتاحة مصنفاً وفق مراحل التعليم، ومقاسًا بمعادلات الاستيعاب والقيود الصافي والإجمالي، إلى جانب تطور أعداد المعلمين والمدارس والفصول والتلاميذ المقيدين.

- أهملت الخطة تشخيص بعض الجوانب المهمة مثل: هيكل التعليم ومحتواه وطرائقه ووسائله وعلاقاته، حيث تحتاج هي الأخرى إلى تشخيص وتخطيط وتنظيم وتنسيق ومتابعة وتوجيه وإشراف وتقييم.

- أن اعتراف الخطة بوجود مشكلات تعوق تحقيق الجودة<sup>(٢٤)</sup>، هو أمر جيد وحمود، إلا أنه لم تحل المشكلة بالنسبة لأية جهود لإصلاح وتطوير التعليم بل هي رصد مشكلاته، وإن كانت هناك حاجة ضرورية إلى التشخيص الدقيق لها.

- نصت الخطة على ضرورة تقديم دعم مجتمعي لتدعيم الموارد اللازمة للارتفاع بمعدل القيد، وهو أمر يتعارض مع القواعد الدستورية والنصوص القانونية التي أكدت على حق

جميع المواطنين في التعليم المجاني، وهو ما يمثل رسالة واضحة بأن الدولة تنسحب شيئاً فشيئاً من الإنفاق على التعليم.

- حملت الخطة الأسرة وحدها مسئولية عدم التحاق أبنائها بالمدرسة بسبب عدم قدرتها على تحمل نفقات التعليم، أو تفضيل الأسرة أن يعمل الطفل ليوفر دخل يعين الأسرة، أو عدم توافر عامل الأمن مما يجعل بعض الأسر ترفض إرسال أطفالها للتعليم وبخاصة البنات، وهو أمر يتعارض مع الدستور التي تنص مواده علي أن الدولة ملزمة بتوفير مكان لكل طفل يلتحق بالتعليم، باعتبار أن التعليم حق لكل مواطن تلتزم الدولة بتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن الدولة تكفل مجانيته بمراحله المختلفة، وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، وتتصاعد النسبة تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. ومن ثم فإن الدولة هي المسؤولة عن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لكل المواطنين، إضافة إلى كونها المسؤولة عن تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز.

- لم تحدد الخطة الاستراتيجية أسباب المشكلات التي تعاني منها البيئة التنظيمية للتعليم قبل الجامعي، والتي يمكن القول بأنها ترجع في معظم النقص في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدرّبة على مستوى الإدارة العليا في مجال التخطيط التعليمي، إلى جانب الاستخدام السيئ للأفراد المؤهلين، ونقص الرواتب الذي يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية ومن ثم الكفاءة الإدارية، كما ترجع ذلك إلى شيوع المظاهر المختلفة للفساد الإداري في المجتمع، في عملية اختيار القيادات الإدارية التي تتولى وضع وتنفيذ برامج الإصلاح، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً فيما يؤمل من أي عملية تطوير أو إصلاح<sup>(٢٥)</sup>. كما أن الخطة لم تقدم أي بدائل أو حلول يمكن أن تقود إلى التغلب على هذه المشكلات. نتائج الدراسة:

- الفجوة بين النظرية والتطبيق، فالسياسة التعليمية لا تعدو سوى نصوص سطرت في الدستور أو تليت في خطابات القيادة السياسية، فالتخطيط التعليمي قاصر، وتأخر النظام التعليمي عن مواكبة التغيرات السريعة التي يمر بها العالم، وبطيء وجزئية الإصلاحات التعليمية وغياب الوعي المؤسسي بمشكلات التعليم وأهمية تطويره.

- غياب الفلسفة التربوية والفلسفة التعليمية الواضحة، حيث أن غياب الفلسفة الاجتماعية العامة أو ضعفها يمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعوق صياغة وبناء فلسفة تربوية واضحة لأي مجتمع، فالفلسفة التربوية هي صورة من صور فلسفة المجتمع عامة، وهي ليست مجرد مرآة تعكس سلبياً ما يحيط بها فحسب انما هي تشترك في حركة جدل وتفاعل مع الظروف المحيطة بها.
- إن مؤشرات ولقع التعليم قبل الجامعي تؤكد على صعوبة نجاح الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي (2014-2030) في تحقيق الاستراتيجيات الأربع التي تضمنها التقرير الذي أعدته اليونسكو بعنوان: التعليم ذلك الكنز المكنون هي: تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتكون، تعلم لتعيش وتتعايش؛ بسبب ما يعانيه التعليم قبل الجامعي من مشكلات، حيث أن هذه الاستراتيجيات هي مجرد شعارات ترفعها الدولة بين الحين والآخر.
- توصيات الدراسة:

بعد استخراج نتائج البحث يوصي البحث الحالي لابد لانطلاق خطة للإصلاح التربوي من رؤية واضحة وفلسفة محددة، والارتكاز على المنهجية العلمية في عملية الإصلاح، وإعادة صيغ السياسة التعليمية بما تتوافق مع جهود الإصلاح، والتخطيط المستمر لبرنامج الإصلاح التعليمي قبل الجامعي، زيادة وعى المجتمع بأهمية عملية الإصلاح وقبول عملية التغيير، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وتوفير الإدارة الفعالة لعملية الإصلاح، والمتابعة المستمرة لعملية الإصلاح لتحديد نقاط القوة وتدعيمها والتعرف على نقاط الضعف والتغلب عليها.

## المراجع العربية

- ١) شريف منصور: عام مبادرات الإصلاح في العالم العربي (كتيب توثيقي)، مركز ابن خلدون، القاهرة، 2004، ص96.
- ٢) سمير عبد الحميد القطب: أولويات الإصلاح المجتمعي كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومتطلباته التربوية، دراسة ميدانية، مستقبل التربية العربية، (38)، المركز العربي.
- 3) Oxford: Advanced Learner's Dictionary, Oxford University Press 5<sup>th</sup> edition, 1995.
- ٤) معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس: أحمد اللقاني، على الجمل، عالم الكتب، القاهرة، ص27.
- ٥) علي صالح جوهر، ومحمد حسن جمعة: الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم: قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني، المنصورة، المكتبة المصرية، 2010م، ص21.
- ٦) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة خاصة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1992م، ص136.
- ٧) ماجد جاد: التعليم الثانوي في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2002م، ص15.
- ٨) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٩) نادية جمال الدين: منهجية تقويم السياسة التعليمية، في منهجية تقويم السياسة الاجتماعية في مصر، أعمال الندوة الأولى للبرنامج في الفترة من 13-15 إبريل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1988م، ص144.
- ١٠) سعيد إسماعيل علي: ثقافة الإصلاح التربوي، المؤتمر السابع: (الإصلاح المؤسسي للتعليم قبل الجامعي في الوطن العربي)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2004م، ص86:90.
- ١١) ثناء يوسف الضبع: مناهج التعليم والهوية الثقافية، المؤتمر العلمي العشرون، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008م، ص ص 1145-1146.
- ١٢) أميرة محمود الشراوي: أساليب التخطيط التربوي، روية تحليلية نقدية، سلسلة التربية والمستقبل العربي (8)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2017، ص 40.
- 13) Hinton, Karen E. A practical to Planning in Higher Education, Society for College and University Planning, Michigan, 2012, p.46.

14) Rahaee, Hassan & Taherian: The Strategic Quantitative Planning and Presenting Approaches in Tourism Development in Kuwait National park Journal of Health, Sport and Tourism, Vol.5, 2014, p14.

١٥) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ط5، ص11، 13.

١٦) سعاد محمد عيد: الأهداف التربوية ومستوى التخطيط التربوي، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (89)، ج1، أكتوبر 2015م، ص227.

١٧) جمهورية مصر العربية: دستور 2014، المادة (19).

١٨) وزراء التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2015/2014، القاهرة، ص76.

١٩) السيد على السيد جمعة: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (91)، ابريل 2016، ص62.

٢٠) عماد صموئيل وهبة: استخدام مدخل التخطيط الاستراتيجي لتطوير مدارس التعليم وعلاج مشكلاتها بمحافظة سوهاج: دراسة ميدانية، مجلة كلية الثقافة والتنمية، السنة الحادية عشر، العدد (44)، مايو 2011، ص69.

٢١) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي، ص12.

٢٢) احمد محمود الزنفلي: المبادئ والاهداف العامة للتعليم قبل الجامعي، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (81)، أكتوبر 2013م، ص233.

٢٣) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030)، ص10-11.

٢٤) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي (2014-2030)، ص65.

٢٥) احمد محمود الزنفلي: المبادئ والاهداف العامة للتعليم قبل الجامعي، دراسات تربوية ونفسية، مرجع سابق، ص126.